



جامعة قسنطينة 03

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي و الاداري

الرمز:

الرقم التسلسلي:

السياسات الإقتصادية الجزائرية و إنجازاتها على الواقع المعيشي
للمواطنين.

خلال الفترة الممتدة بين (2010 - 2017)

مذكرة مكملة ليل شهادة الماستر في العلوم السياسية

فرع : حوكمة محلية

تحت إشراف الأستاذة:

مسالي نسيمة

من إعداد الطلبة:

● بحري السعيد

● موسى ابتسام

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	قسنطينة -3-	أستاذ مساعد "أ"	عشاشي محمد
مشرفا ومقرا	قسنطينة -3-	أستاذ مساعد "ب"	مسالي نسيمة
عضوا مناقشا	قسنطينة -3-	أستاذ محاضر "ب"	د. وفيقي خيرة

السنة الجامعية :

2018-2017

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وتقدير
	ملخص الدراسة
10	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الاقتصادية	
19	المبحث الأول: ماهية السياسات الاقتصادية
19	المطلب الأول: تعريف السياسات الاقتصادية
21	المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية
25	المطلب الثالث: أسلوب إعداد السياسات الاقتصادية
27	المطلب الرابع: الفاعلون في مجال السياسات الاقتصادية
29	المبحث الثاني: أسس السياسات الاقتصادية
29	المطلب الأول: الواقعية
30	المطلب الثاني: التنسيق
31	المطلب الثالث: وضع الأهداف حسب أولويتها
31	المطلب الرابع: المرونة والشمولية
32	المبحث الثالث: الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية
32	المطلب الأول: رفع مستوى التشغيل
34	المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي
35	المطلب الثالث: التوازن الخارجي
36	المطلب الرابع: النمو الاقتصادي والعدالة في التوزيع
37	المطلب الخامس: التحكم في التضخم
الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية في الجزائر والأزمة النفطية	
40	المبحث الأول: الأطر القانونية للسياسات الاقتصادية في الجزائر
41	المطلب الأول: استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية
42	المطلب الثاني: قانون الخصخصة في الاقتصاد الجزائري
45	المطلب الثالث: قانون الاستثمار في الاقتصاد الجزائري
52	المطلب الرابع: قانون تحرير التجارة الخارجية

55	المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية
55	المطلب الأول: سياسة الإصلاح الاقتصادي (1989-2000)
56	المطلب الثاني: برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)
58	المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
61	المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
63	المبحث الثالث: أزمة انهيار أسعار النفط
63	المطلب الأول: تعريف النفط
64	المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري
66	المطلب الثالث: أسباب انخفاض أسعار النفط
الفصل الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و المواطن	
79	المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية لانهيار أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري
79	المطلب الأول: ميزان المدفوعات
80	المطلب الثاني: الناتج المحلي الخام
81	المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد
83	المطلب الرابع: الميزان التجاري
85	المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط على المواطن الجزائري
85	المطلب الأول: تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية
95	المطلب الثاني: انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وتهديد السلم الاجتماعي
96	المطلب الثالث: انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري
98	المطلب الرابع: انتشار الجريمة والآفات الاجتماعية في أوساط المجتمع الجزائري
100	المطلب الخامس: انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية
102	المطلب السادس: تأثير الأطر القانونية المنظمة للسياسات الاقتصادية بعد الأزمة على المواطن الجزائري
111	المبحث الثالث: الانعكاسات النفسية لانهيار أسعار النفط على المجتمع الجزائري
111	المطلب الأول: انتشار ظاهرة الانتحار
112	المطلب الثاني: انتشار ظاهرة العقد والأمراض النفسية
113	المطلب الثالث: ظاهرة العزوف عن الزواج لدى الشباب الجزائري
115	المبحث الرابع: الانعكاسات السياسية لانهيار أسعار نفط على المواطن الجزائري
115	المطلب الأول: ظاهرة العزوف عن الانتخابات في أوساط المجتمع الجزائري
116	المطلب الثاني: ظاهرة انعدام الثقة بين المواطن الجزائري والسلطة

الفصل الرابع: بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة الراهنة

122	المبحث الأول: اعتماد الجزائر على الطاقات المتجددة لزيادة النمو الاقتصادي
122	المطلب الأول: تعريف الطاقات المتجددة
123	المطلب الثاني: أنواع الطاقات المتجددة
126	المطلب الثالث: استخدامات الطاقات المتجددة في الجزائر
129	المطلب الرابع: أسباب الاعتماد على الطاقات المتجددة
131	المطلب الخامس: الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر
134	المبحث الثاني: إعتامد الجزائر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي
134	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
136	المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
138	المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
141	المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري
142	المطلب الخامس: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
146	المبحث الثالث: إعتامد الجزائر على القطاع الزراعي في زيادة النمو الاقتصادي
146	المطلب الأول: تطور القطاع الزراعي في الجزائر
147	المطلب الثاني: جهود الدولة لتنمية القطاع الزراعي
149	المطلب الثالث: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري
153	المبحث الرابع: اعتماد الجزائر على القطاع السياحي في زيادة النمو الاقتصادي
153	المطلب الأول: الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر
155	المطلب الثاني: معوقات القطاع السياحي في الجزائر
158	المطلب الثالث: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري
160	المطلب الرابع: جهود الدولة الجزائرية لتنمية القطاع السياحي
165	خاتمة
168	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال

ملخص :

عند الحديث عن السياسات الاقتصادية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، يؤدي بنا هذا إلى محاولة الغوص في نوعية هذه السياسات، وهدف وضعها من قبل الحكومة، ناهيك على طبيعة الوضع الاقتصادي الذي تمر به الجزائر، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، الشيء الذي دفع بها إلى تبني مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية تماشيا مع كل حقبة زمنية تمر بها، وعلى العموم يمكن القول بأن كل سياسة اقتصادية وضعتها الجزائر على مر الأزمنة كانت وليدة الظروف المحيطة بها، سواء كانت هذه الظروف داخلية، على غرار تغيير القوانين والأنظمة أو أنها كانت خارجية بفعل المتغيرات الاقتصادية العالمية التي أوجبت على الجزائر التماشي مع كل ما هو جديد ومع العلم فإن الجزائر تتبنى الاقتصاد الريعي المرتبط بمصدر دخل وحيد، أوجب عليها هذا الأمر التكيف مع متغيرات سوق النفط العالمية وارتباط خزينتها العامة بما تدره عائدات النفط العالمية سواء كانت ايجابية أو سلبية وهذا طبعا سيزيد أو ينقص من قيمة عائداتها والتي ترتبط بها جميع مقومات التنمية في الدولة، وتشهد البلاد في الآونة الأخيرة أزمة اقتصادية حادة تعود أسبابها إلى تدني أسعار النفط، وهذا ما خلف آثار وانعكاسات شديدة على المواطنين بالدرجة الأولى والتي مست جميع زوايا حياتهم من خلال تدهور أوضاعهم المعيشية وفشل الحكومة في التحكم بالأزمة مع استمرار تفاقمها هذا ما دفع إلى محاولة إيجاد البدائل وسبل الخروج من الوضع المزري الذي آل إليه اقتصادها، ورغبة منها إلى تنويع مصادر دخلها من خلال فتح المجال للقطاعات الأخرى المنتجة بغية أن تكون بديل عن القطاع النفطي مستقبلا، ومحاولة إيجاد سبل لإعادة التوازن في خزينتها العامة وكذا أن تحول دون الوقوع في أزمات جديدة مستقبلا.

الكلمات المفتاحية :

- ✓ السياسات الاقتصادية .
- ✓ السياسات الجزائرية .
- ✓ المواطن الجزائري .

Résumer :

Evoquer les stratégies économiques en général, et celles de l'Algérie en particulier, nous même à d'approfondir dans la qualité de ces stratégies afin de comprendre les raisons de leur intégration par le gouvernement, en parallèle à la situation économique de l'Algérie dès l'indépendance à nos jours, cette longue période a obligé l'Algérie à adopter des procédures et des mécanismes qui doivent diriger une période précise de l'Algérie, car chaque méthode économique algérienne est le résultat des conditions, internes (changement des lois et des réglementations) ou externes (évolutions des lois économiques internationales) cela nécessite une adaptation des nouvelles lois internationalement.

En sachant que l'économie des hydrocarbures liée au revenu individuel est la stratégie économique adaptée par l'Algérie induit à se conformer aux évolutions économiques internationales.

La focalisation de la trésorerie algérienne sur les revenus des hydrocarbures possède des effets négatifs et /ou positifs, car cette focalisation est liée aux prix des hydrocarbures qui ne sont pas stables, donc une réduction ou une augmentation des ressources de la vie dans le pays.

Notre pays connaît une crise économique sévère dire à l'apaisement des prix du pétrole, qui a procédé des effets négatifs dans tous les domaines de la vie de l'Algérien, presque le gouvernement ne parvient pas à contrôler la crise, il a essayé de trouver d'autres solutions pour en sortir de cette malheureuse situation, en estimant de varier les sources de revenu, le gouvernement algérien a décidé de céder le passage aux autres domaines, pour participer et enrichir la production afin de substituer le domaine d'hydrocarbures pour récupérer l'équilibre de la trésorerie algérienne sans provoquer des autres crises économiques.

Les mots clés

- ✓ Les stratégies économiques.
- ✓ Les stratégies algériennes.
- ✓ Le citoyen algérien.